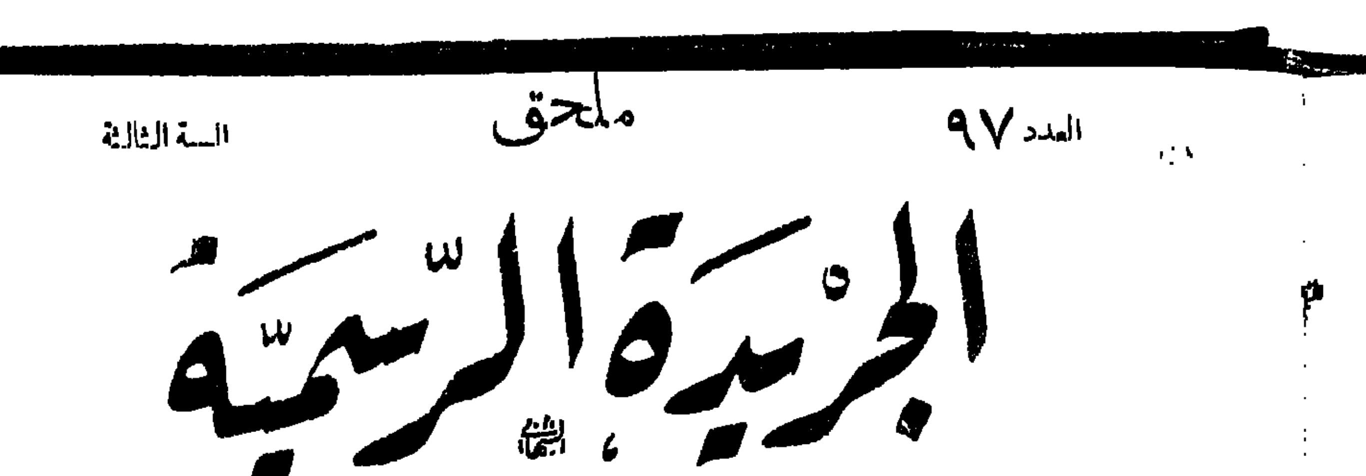
العدد ٩٧ ملحق السنة الثالثة



عمان : الخميس في ٢٧ جمادى الثانية ١٣٥١ و ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢

مذاكرات المجلس التشريعي

الجلسة الخامسة للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١٧–٩–١٩٣٢

الفهرس

الجلسة الخامسة

للدورة فوق العادة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الخامسة للدورة الخامسة للمجلس التشريعي الاردني الثاني يوم السبت المصادف في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٥١ و ١٧ ايلول سنة ١٩٣٢ الساعة العاشرة برئاسة وكيل فخامة الرئيس توفيق بك ابو الهدى وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى فخامة الشيخ عبدالله افندي سراج «لمعذرة مشروعة» وماجد باشا العدوان وحديثه باشا الخريشه وسعيد بك المفتي وناجي باشا العزام.

رفيفان باشا المجالي — ارى انه لا لزوم لقراءة الضبط ·

« فوافق المجلس على ذلك »

وكيل الرئيس توفيق بك — في الجلسة الماضية كنا وقفنا عند ميزانيــة الجيش العربي بسبب ملاحظات ابداها كل من حضرة قاسم بك والاستاذ عادل بك وطلبا اعطاء الايضاحات عنها ·

كان من جملة هذه الملاحظات الاعتراض على بدل الاغتراب الذي يُعطى لبعض الموظفين من اركان الجيش العربي ، فالايضاحات التي اخذناها من القيادة دلت على ان تلك العلاوات تدفع بموجب اتفــاقات مع هؤلاء وان الموظفين البريطانيين سواء كانوا في شرق الاردن ام في فلسطين او غيرها يأخذون مثل هذا البدل ·

ووقع اعتراض على وجود مخصصات لوظيفة مساعد لقائد الجيش وانني في صــدد ذلك اوجه نظر المجلس العالي الى ان اوضاع الجيش العربي وتشكيلاته معينة منذ القديم والاعمال فيه مقسومة بين اركانه وموظفيه بشكل مقرر ومتفق عليه بين ذوي الشأن · وليس من الممكن او المرغوب فيه تغيير هذا الوضع الثابت نظراً لما يعتقــد من ان لبقائه واستمراره علاقة قوية فى حفظ الأمن والنظام وتأمين ادارة الجيش وسلامة معاملاته ، ومما يجب الفات النظر اليه ، ان هذه الوظيفة لم تلغ كما يظن ، وهي موجودة في ميزانية السنة السابقة وما قبلها ، ولذلك ليس من الحكمة الغاؤها ، لا سيما والحاجة اليها تجلت في نظر المسؤولين عن الأمن بالنسبة للوقوعات الاخيرة ·

اما المساعد الآخر الواردة مخصصاته في هذه الصفحة ايضاً من ميزانية الجيش فهو قائد دورية البادية الذي نقلت مخصصاته من فصلها الخاص لهذا الفصل ·

ثم اعترض على وجود محاسب ووجود صراف وقيل انه يمكن دمج هاتين الوظيفتين ، وقد فهمت ان المحاسب والصراف يقومان بجميع الاعمال المالية والحسابية المختصة بالجيش · ومن المعــلوم ان ادارة الجيش العربي من الوجهة المالية بحكم النظام المالي لا تشبه ادارات المصالح الاخرى ، وهي مستقلة نوعاً بحيث تجري الصرفيات من قبل هذين الموظفين وتعطى جداول في كل شهر الى وزارة المالية ، ولذلك لا يمكن فصل احــدهما والاكتفاء بالآخر ، وقد قُبلت هاتان الوظيفتان في جميع الميزانيات السابقة ·

اعترض حضرة قاسم بك على وجود ملازم اول يقوم باعمال فرقة الموسيقى ، وقد ابانت قيادة الجيش ان عمل هذا الضابط لم يكن منحصراً بالموسيقى وحدها بل هو يقوم كبقية الضباط بكافة الاعمال التي تفوض اليه

ومن جملة وظائفه القيام بأدارة الفرقة الموسيقية · واعترض ايضاً على ملازم ثاني بداعي انه مستخدم في دورية البادية وهو امي وغير اردني ، وقد راجعنا اسماء الملازمين الثانيين فوجدنا ان ليس بينهم اي شخص امي ومنسوب الى قسم البادية ، ولربما كان هنالك غلط وكان الذي يقصده شخص آخر هو وكيل ضابط ·

ثم قيل ان لا حاجة الى عشرة وكلاء من الدرجة الاولى وقد فهمت من قيادة الجيش ان لديها ما يزيد عن اربعين مخفراً يتولى قيادة القسم منها وكلاء ، عشرة منهم من الدرجة الاولى ، وعشرة من الدرجة الثانية ، لان ذلك القسم يحتاج لان يدار من قبل اشخاص اكثر كفاءة من العرفاء والجنود الذين يديرون القسم الآخر · ولهذا لا محل للبحث في امر الغاء وظائف الوكلاء ووجودهم من الدرجتين ضروري جداً ولا يتناسب عددهم مع عدد المخافر الهامة ·

اما فرقة الموسيقى التي اعترض على وجودها حضرة عادل بك ، فأهم وظائفها هو القيام بالمراسم التي لا بد لأمارة من ان تكون بها عند زيارة الملوك والامراء والعظماء وهي تقوم ايضاً بالاحترامات اللازمة لصاحب السمو الملكي المعظم ، عند تشريفه لمحال المراسم وفي الاعياد الدينية والرسمية ، ولا شك بأن بلاد لها امير ولها علم ولها حكومة ولها مجلس تشريعي ، يجب ان يكون لها ايضاً كل ما له صلة بذلك من مظاهر ومراسم هذا فضلاً عن ان افراد الموسيقى ، لا تنحصر اعمالهم بالموسيقى فحسب ، بل يقومون بأعمال اخرى ، كالخفارة والقيام بوظائف الأمن مثل الجنود الآخرين · واذكر ان جهة اخرى غير الاستاذ عادل بك ، فكرت في الغاء الموسيقى ولكنها قنعت وصرفت النظر بعد ان ابدى لها ما ابديته الآن وعلمت ان لا مناص من وجودها ولست اعتقد ان سمو الأمير المعظم نفسه يرتاح لهذا الالغاء ·

واعترض على وجود مفتشين للجوازات وقيل بأنه بأمكان افراد الشرطة ان يقوموا بأعمالها وقد فهمت ان احد هذين المفتشين موجود في الرمثا والثــاني في المفرق وعملها لا ينحصر بقيد اسم المسافر في الجدول كما يفعل الشرطي بل هو عبارة عن التدقيق في الجوازات واستيفاء رسم التــأشير اذا لم يكن قد استوفى والقيــام بكثير من الامور التي تحتاج لمعرفة لغة اجنبية والوقوف على قانون الجوازات وانظمتها وتعليماتها وراتب كل من هذين المفتشين لا يزيد كثيراً على راتب الشرطي ولو فرض انه استغني عنهما لدعت الحاجة لتزييد عدد الشرطة نفرين للقيام بهذه الاعمال ولا يوجد بين الشرطيين من يستطيع القيام مقامهما ·

اعترض الاستاذ عادل بك على العلاوات التي تعطى لأربعة من سائقي السيـارات وقد علمت ان هؤلاء الأربعة واقفون على المكانيك و يقومون بتصليح كل سيارة يحصل عليهـا خراب وعطل ولولاهم لأستوجب الأمر ان ترسل السيارات لفلسطين او ان يأتي بها الى عمان لأصلاحها بأجور تزيد كثيراً على هذه العلاوات الطفيفة التي لا تتجاوز الجنيه الواحد شهرياً لكل سائق منهم ·

اعترض على علاوة الميدان التي تعطى لبعض موظفي اللاسلـكي واظن ان هذا المجلس العالي بعد ان قبل العلاوات للمساحين لا يسعه الا ان يقبل بعلاوات هؤلاء المأمورين الموجودين في مخـافر الصحراء كالأزرق ورم وباير ، لا سيما اذا نظرنا الى ان كافة مأموري اللاسلـكي يستوفون رواتب اقل من المساحين ويقومون باعمالهم

في محال بعيدة عن العمران بخلاف المساحين الذين يوجدون في قرب القرى والى انه لا يمكنهم ان يؤمنوا احتياجاتهم الا بأسعار غالية جداً و بصعوبات كثيرة · اما مفتش السير ، فهو ضابط في قوةالشرطة يقوم بأعمال اختصاصية فنية تؤمن موارد كثيرة بما يتعلق بالسيارات ، وهو يراقب امر المخالفات ويسجلها ويحيلهـا على القضاء و ينظم السجل و يعطي الرخص ويجري الفحص وهو موجود منذ زمن طو يل والحاجه ماسة لبقائه ولا محل للبحث في امر الاستغناء عنه ·

اما العلاوات الشخصية ، فانني اذكر في السنة الماضية او في اوائل السنة الحاضرة جرى البحث عنهـا و كنت عرضت لمجلسكم العالي انها وضعت بقصد التوفير اذ ان بعض الملازمين والضباط كانوا يستوفوا قبل ان تكون وظائفهم مصنفة رواتب اكثر من مربوط الدرجة التي صنفوا فيها وقد لوحظ عند تصنيفهم انهم اذا وضعوا في الدرجات التي تنطبق عليها رواتبهم سينالوا زيادات تدريجية تبلغ اكثر مما يدفع لهم · لذلك صنفوا في الدرجات التي يقل مربوطها عما يأخذون من الرواتب وتقرر اعطاؤهم الفرق باسم « علاوة شخصية » وسيستمر على ذلك الى ان يرفعوا او الى ان يقالوا والذين يأتون محلهم يأخذون الرواتب المخصصة للدرجة دون اية علاوة ·

اعترض على مخصصات التجهيزات وقيل انه من الممكن تنزيل «١٥٠» جنيه منها ، انما مع الاشـارة الى ان الاعتراض على مثل هذه النفقات يجب ان يكون مستند الى البحث والخبرة والتدقيق ، اقول ان مثل هـذه التخصيصات توضع في الميزانيات بحسب التقدير واذا لم يصرف منها شيء يبقى وفر ، لانها ليست من التخصيصات التي تصرف حتماً ومع ذلك اود ان اوضح ان فصل دورية البادية الذي خرج الان مع هذا الفصل كان يحتوي على « ٥٠ » جنيهاً اخرى باسم مصاريف متفرقه يصرف قسم منها على التجهيزات ·

واذا لاحظنا مجموع المواد التي اعترض عليها نرى انه اقل من مجموع ما كان مخصصاً لها بموجب الميزانية السابقة في هذا الفصل وفي فصل دورية البادية الذي يلاحظ من الاطلاع على الصفحـة الاخيرة من ميزانية الجيش انه لم يوضع فيه شيء مما يدل على انه ليس هنالك اقل زيادة ·

وهذه الايضاحات تنطبق على مادة الاثاث والخيم والمتفرقة ايضاً · اما بشأن المخصصات فوق العادة فأذكر انها كانت (٣٠٠) جنيه سنوياً واني ممن سعوا شخصياً لابلاغها الى (٤٠٠) جنيه لانني كموظف اداري له صلة قوية بأدارة الأمن العام لاحظت انه عند التحري عن اعمال الشقاوة التي كانت قائمـة في العام الماضي ، كحوادث مفلح اليحيى والفرعان والنزال وغيرهم كان كثير من الضباط وقائد الجيش نفسه يصرفون لهذه الغاية من جيوبهم وقد نالوا موفقيات طيبة ومعرفة منازل الاشقياء والقاء القبض على بعضهم ، وقد علمت بها يومئذ وانا موجود في مقر الطيران لوداع جلالة الملك علي المعظم الذي كان مشرفاً لبغداد في ذلك اليوم ، فأبلغتها للمعتمـد البريطاني ورجوته السعي بتلك المناسبة لتزيد مخصصات الجيش السرية لادارة الامن العام و بناء على هـذه الشهادة وعلى الطلب الاساسي زيدت ، وهي لا تصرف الا لمصلحة الامن دون اي شيء آخر ·

واما النفقات السرية لفرقة البادية فقد كانت فكرت الحكومة في تنقيصها ولكنها بعد ما فهمت انهـا تصرف على البدو رجعت عن الفكرة واحبت ان تساعد هؤلاء ولو من هذا الطريق ، والاخ اديب بك الكايد

كان اوضح لنا الفائدة من وجود تلك المخصصات واستفادة العشائر منها وهو خبير بامورها اكثر منا ·

واعترض على تخصيصات البانزين وصيانة الوسائط النقلية ، واقترح تنزيل (٩٥٠) جنيهاً منهـا ، مع ان الادارة فكرت فيما يمكن ان يقتصد وانقصتها (١٠٠) جنيه عن السنة السابقة وهذه الاشيـاء تصرف على السيارات ولا غنى عنها اذ لا يمكن ان تمشي السيارات بدون بانزين وزيت وتصليح ·

هذه كل الاعتراضات التي ابديت على فصل الجيش العربي وهذه هي الايضاحات التي اخذتها من قيـادة الجيش عرضتها على مجلسكم العالي ولا اظن الا وانكم قانعون بانه ليس هنالك زيادات تستدعي الاصرار على رفعها ·

عادل بك — ولكن كنا بحثنا عن كاتبين رواتبهما من (٢١—٢٥)

عوده بك -- اسمح لي ان اجاوب بك يا عادل بك ، ان هاتين الوظيفتين الغيتا وانه وضع لها مخصصات ثمانية اشهر فقط ·

وكيل الرئيس توفيق بك — نعم ! نسيت ان اعطيكم ايضاحاً على هذين الكاتبين اللذين لم تلغ وظيفـة اي منهما واظن ان وضع مخصصات لاحدها عن ثمانية اشهر كان لانها شاغرة ·

ان هاتين الوظيفتين موجودتان منذ القديم في جميع الميزانيات واحداهما يشغلها رئيس القلم والثانية يشغلهـا شخص اختصاصي في مسألة الحسابات ومسك الدفاتر والراتب الذي يعطى له يعـادل الراتب المخصص لمن يقوم بمثل تلك الاعمال بوزارة المالية ، لأنه اذا روجعت ميزانيتها نجد فيها وظيفتان باسم محاسبي خزينة بالدرجة عينها وعمل ذينك الموظفين مماثل تماماً لعمل هذا الكاتب ·

عادل بك — يوجد نقطة ثانية ، تفضلتم بانه تعطى بدلات الاغتراب بموجب مقاولات ·

وكيل الرئيس توفيق بك — الضباط الذين يأخذون هذه البدلات هم موظفون مستعـارون من حكومة فلسطين وتعطى لهم الرواتب بحسب ماهو مخصص لهم في فلسطين ·

عادل بك — ان الحكومة ليست متعاقدة مع هؤلاء الضباط على طريقة استيفاء هذه البدلات ·

وكيل الرئيس توفيق بك — حضرتك رجل حقوقي ونعرف ان كل ما يتم بأتفاق الطرفين فهو عقد ·

عادل بك — ولكن لايوجد بين الحكومة وبين هؤلاء الضباط اي عقد وانهم اصبحوا وطنيين ، فكلمة بدل الاغتراب التي تضم لهؤلاء لم يوجد لها محل ·

ثم لاحظت ان المستشار المالي الذي كان يأخذ بدل غلاء المعيشة ، واظن انه من الموظفين الذين اخذوا من فلسطين ، واذا كان الامر كما ذكر حضرة وكيل الرئيس تؤخذ هذه البدلات بموجب اتفاقيات عقـدت فيما بينهم وبين الحكومة ، لا بد ان هذا جار بين المستشار وبين الحكومة ايضاً وطالما ان الحكومة لم تجد من احتيـاج لدفع هذه البدلات الى المشار اليه فأرى ان الحكومة يمكنها ان تلغي هذه البدلات كما فهم من بيانات عطوفة وكيل الرئيس عند انتهاء مدتها المعينة ·

قلت عندما اعترضت على وظيفة مساعد قائد الجيش التي كان يشغلها القائمقام استفورد بك انه عندما اوتي بالزعيم المستر كاوب قيل انه جاء مساعداً — لقائد الجيش بدلا من استفورد بك ·

وكيل الرئيس توفيق بك — (مقاطعاً) المستر كاوب جاء ليقوم بقيادة جيش دورية البادية لا ليكون محل استفورد بك المساعد وهو قد اتى قبل ان يذهب ذاك ·

عادل بك—(مداوماً) كان في ميزانية الجيش العربي مساعد واحد ولما استغني عن استفورد بك عين لوظيفته القائد محمد علي بك العجلوني وهو لا يزال يشغل هذه الوظيفة · اما من حيث كادرو قيادة الجيش فأنه يوجد فيه الآن مساعد قائد جيش ، اما المساعد الثاني فليست له وظيفة سوى قيادة المعسكر · اني ، وان رأيت من المعقول تعيين قائد لقيادة دورية البادية لا ارى من المعقول البته ان يكون هناك مساعداً براتب جسيم ، بالنسبة لرواتب سائر الموظفين في هذه البلاد يقوم بقيادة المعسكر ، الذي ليس له فيه اي عمل هام ولذلك ارى انه من الممكن الاستغناء عنه ·

انا اشكر حضرة وكيل الرئيس على الايضاحات التي اعطاها بشأن الأمور المالية والتي ظهر لنا منها ان هنالك ادارة مالية مستقلة الأمر الذي لم يسبق له مثيل في كل بلدان العالم ·

ما معنى ان يكون فرع من فروع الحكومة مستقل في امور ماليته عن المركز الرئيسي ، لأن الميزانية العائدة للجيش، تعرض على المجلس كما تعرض بقية الميزانيات وهي مسجلة بوزارة المالية فما المانع ان تجري الأمور المالية بالجيش كما هي جارية في بقية الدوائر ؟ فهمت من الايضاحات ان هذه الادارة المالية ، تدار من قبل ثلاثة موظفين المحاسب والصراف والكاتب هذا عدا عن الكتاب الملحقين في هذه الدائرة الأمر الذي لا يستوجب تعيين كل هذه الموظفين لانه يقوم في بقية الدوائر كاتب بسيط لهذه الغاية ، واعلم بأن ضباط الملحقات يأتون الى المركز لاستلام رواتب الجنود · ولذلك ارى من الضروري الاستغناء عن وظيفة الصراف وان المحاسب يمكن ان يقوم مقامه هذا عدا عن انه بالأمكان تحويل الرواتب الى البانق العثماني في المركز او الى المصرف الزراعي في الملحقات ·

ان الايضاحات التي اعطيت لنا بشأن افراد الموسيقى يوجد بها ماهو جدير بالملاحظة والحق ، ان الامارة لها اوضاع استقلالية ولها اميرها وتشكيلاتها الاخرى التي تحتاج الى اجراء بعض المراسم وتحتاج الى موسيقى، ولكنني اعتقد انه يوجد في الامر تبذير وزيادة وبالامكان ان يكتفى بعدد اقل من هذا العدد الموجود ولا بد ان الفت الانظار الى ان هؤلاء الجنود يكلفون الخزينة اكثر من سائر الجنود من ملبوسات وآلات وادوات وبالرغم عن تقديري للحاجة للموسيقى من حين الى آخر ارى انه لا يتناسب المبلغ الجسيم الذي يصرف عليها مع هذه الحاجة·

لم ار في بيانات حضرة وكيل الرئيس المتعلقة بمفتشي الجوازات اية حجة يمكن معها ابطال حجتنا التي ادلينا بها في الجلسة السابقة ·

ان هذين الموظفين الصغيرين لا اعتقد انهما خبيرين باللغة ومع ذلك فأن الامر لا يحتاج الى معرفة لغة والشرطة التي ترافق القطار في كل مرة يوجد بين افرادها من يقرأ الحروف اللاتينية · لهذا ارى من التبذير توظيف شخصين مهما كان راتبهما قليلاً ، لهذه الوظيفة ·

ذكرت في الجلسة السابقة الاعمال التي يقوم بها مفتش السير انها منحصرة بامتحان سائقي السيارات واعطائهم الرخص ومثل هذه الوظيفة البسيطة لا تحتاج الى فن ولا الى خبرة ويمكن لشرطي بسيط ان يقوم بها·

اما الايضاحات التي اعطيت بشأن التجهيزات وسائر اللوازم فان اعتراضنا عليها ، هي لكونها قد زادت عن مخصصات السنة الماضية ·

سمعنا مراراً ان الحكومة سعت لتخفيض النفقات سداً للعجز بسبب نقص الاعانة البريطانية وكان من الواجب ان لا تزاد المخصصات المتعلقة بالاقلام المذكورة ان لم تنقص ·

ان الايضاحات التي تلقيناها بخصوص الخدمات السرية للشرطة، انا شخصياً قد اقتنعت بها· اما مخصصات فرقة البادية فلم اقتنع بها من الاساس ، ان هذا المبلغ جسيم جداً واخشى ان يكون استعمال هذا المبلغ لغير الغاية المتعلقة بادارة الامن ·

انني اعلم ان قوة البادية مؤلفة من جنود وعرفاء والى آخر ذلك ، فاذا كان القصد الاطلاع على حوادث الجوار وهذا امر بسيط ، فبالامكان استخدام بعض الموظفين او الجنود المستخدمين في ادارة فرقة البادية ان يقوموا بهذه المهمة · اما تخصيص مبلغ باهظ لاجل اعطائه لاشخاص لنقل الاخبار من محل لآخر فلا افهم معناه والغاية منه

ذكرت في الجلسة الماضية ان مخصصات الامن العام في هذه البلاد قد بلغت (١٤٣٤٨٣) جنيهاً هذا باعتبار انه ادخل في ميزانية هذه المنطقة سدس نفقات قوة الحدود فقط ! اذن ، اذا اردنا ان نحسب المبالغ التي نصرف في سبيل الامن العام لوجدناها تفوق كثيراً الواردات التي تؤخذ من هذه البلاد · هذه مخصصات باهظة جداً ولا اعتقد انها نتيجة الحاجة او المصلحة الحقيقية ، بل هي نتيجة تأسيسات كانت فيما مضى وبقيت على حالتها بقوة الاستمرار وبتأثير الكلمات التي سمعناها في هذا المجلس بان اقل تقليص في ميزانية الجيش يفضي الى الاخلال بالامن العام ، وتحت تأثير هذه الفكرة بقيت هذه الميزانية تتضخم الى ان بلغت هذا المبلغ الجسيم

اننا لا نود ان نتدخل بادارة الجيش ولكن الرغبة الاكيدة التي تحسس بها هذا المجلس هي ان يوفر مبلغاً من المال لوضعه في مشروع نافع لهذه البلاد لاننا لم نجد في كل الميزانية مشروعاً وضع لصالح البلاد وكان وضعه نتيجة محض التفكير في مصلحتها ·

لذلك اود ان اقترح اقتراحاً ، وهو : ان يخصص لنا مبلغ معين من المال لقاء النفقات التي تحتاجه المدرسة الداخلية في السلط وان يوفر هذا المبلغ من ميزانية الجيش العربي وتكون ادارة الجيش حرة في انتقاء الفصول التي يمكنها ان تستغني عنها ·

وكيل الرئيس توفيق بك — انا لا اريد ادخل بجدل مع الاستاذ عادل بك لان ذلك يأخذ وقتاً طويلا غير انني اود ان ارد على بعض نقاط جوهرية تفضل بها حضرته :

اولا : اتى على سبيل المثال بالمستشار المالي في موضوع بدل الاغتراب ومع عدم تأكيدي من المستشار انه يأخذ علاوة ام لا ؟ اود ان اصرح للاستاذ ان المجلس التنفيذي عندما بحث في العلاوات كان اتخذ قاعدة

وهي : ان الذين دخلوا في درجات شرق الاردن او اخذوا رواتب من شرق الاردن غير ما كانوا يأخذونه في فلسطين لا تعطى لهم علاوات ، كمدير تدقيق وتحقيق الحسابات و بعض موظفيه ·

اما المستشار المالي ، فبعد ان انقطعت علاقته مع دار الاعتماد وعين للمالية خصص له راتب غير ما كان مخصصاً له في فلسطين ، غير ان الموظفين الآخرين الذين بقوا على درجات فلسطين فقد سارت الحكومة معهم على الخطة التي تسير عليها فلسطين فمن نزلت علاوته منهم هناك نزلت هنا ايضاً ·

هذا هو المبدأ الذي اتبعته الحكومة ولا يجوز ان نقول الا ن الى قائد الجيش مثلا اترك علاوتك وهو يأخذ هذه العلاوة بموجب اتفاق منذ عشر سنوات ·

النقطة الجوهرية الثانية : هي ان الاستاذ استغرب ان يكون الجيش مستقلا استقلالا مالياً فانا لم اقصد ان اقول تماماً بالمعنى الذي يفهمه الاستاذ ، بل قلت انه مستقل نوعاً في امر الصرف على ان يرسل الجداول الى المالية، وحضرة عادل بك كان ضابطاً اثناء الحرب وهو يعلم ان الجيش النظامي وحتى الدرك كانوا مستقلين في معاملاتهم الحسابية وصرفياتهم وكان لديهم هيئات ادارة للمالية ولوازم ولم تكن لهم علاقة بوزارة المالية الا اعطاء شيء يقال له سند مخصوص واخذ مبالغ بموجبه بقدر ما يحتاجونه ·

فلا عجب ان يكون للجيش الآن استقلال نوعي في امر الصرف وان الميزة الممنوحة له بمقتضى النظام المالي ممنوحة ايضاً لدائرة البرق والبريد ، لان هذه الدوائر التي لها معاملات مالية واسعة يجب ان يكون لها هذه الميزات ولو جعلناها كبقية الدوائر ترجع في كل صرفياتها ومعاملاتها الى وزارة المالية لوجب ان نزيد موظفي الوزارة ليستطيعوا القيام بتلك الاعمال ·

والنقطة الجوهرية الثانية ، هي ان الاستاذ لم ينتبه لما قلته من ان تخصيصات المواد التي اعترض عليها انقص مما كانت عليه في الميزانية السابقة بعكس ما يظن وهو لم يحسب ما كان مخصصاً لدورية البادية وألغي بأجمعه ولو عمل الاستاذ حساباً بسيطاً واتعب نفسه قليلاً لوجدان هذه المواد انقصت عن السنة الماضية(٣٥٠)جنيهاً ولم تزد ·

اما النفقات السرية للبادية فكانت في السنة السابقة (٢٠٠٠) جنيه وصارت (١٥٠٠) جنيه في هذه السنة·

وبعد ان عرضت لمجلسكم العالي في الجلسة السابقة بصورة واضحة ان لا فائدة ابداً من وضع مخصصات لبناء مدرسة السلط الداخلية في هذه السنة لان المشروع لا يمكن ان يطبق الا في السنة الآتية ما كنت اظن ان الاستاذ يأتي الآن و يعيد الاقتراح كأنني لم اقل شيئاً ·

وفي النهاية اقول ان الايضاحات كافية واظن ان البحث نضج ولا فائدة من الجدل ·

قاسم بك — ان المواد التي كنت اعترضت عليها في الجلسة السابقة بينت وجهة النظر التي دعتني الى الاعتراض عليها والسؤال عنها حتى ان المقرض يحق له ان يسأل المستقرض عن جهة انفاق القرض وعن الخطة التي يختطها للوفاء فاذا صحت لديه سلامة الصفقة عقدها والا اعتذر للطالب ورده، اما هو اجدر بالمكلف ان يسأل كيف ينفق المتحصل من الاموال الاميرية وسيكون القول الفصل في قبول الطلب او رده · لا مشاحة بأن المجلس التشريعي ذو حق برد الموازنة والامتناع عن تصديقها عند الاقتضاء · لان الذي له حق القبول يمكنه

ان يرد ، والذي يستأذن ، له ان يمنح ، وله ان يمنع ايضاً ، ولكننا نحن لم نرد الموازنة كلها بل نطالب التخفيض من بعض فصولها لاعتقادنا انه لا لزوم لبعض مفردات الفصول، وضم تلك المبالغ الى الفصول التي نجد انها احوج وانفع للبلاد ·

و كنت اعترضت على نصف المبلغ المخصص من النفقات السرية للشرطة لاعتقادي انه كثير وانا من الذين يعلمون ان هذه المبالغ تصرف في سبيل الامن الا ان اعتقادي بكثرتها دعاني ان اطلب التنقيص واما ما اتضح الآن الينا فأني اوافق عليه واما بقية ما اعترضت عليه فأني مصر على ما قدمته سابقاً من الملحوظات ·

شكري بك — لقد كفاني وكيل الرئيس مهمة اعطاء الاجوبة على المواد التي اقترح الغاؤها ولكني اريد ان اوضح نقطة جاءت في اقوال حضرة عادل بك :

لقد ذكر انه كان قد خصص للمستشار المالي مبلغ باسم غلاء المعيشة ، والصحيح ان هذا المبلغ الوارد في الميزانية هو للمستشار القضائي كان مخصصاً في السنة الماضية ولكن المستشار الحاضر عين على ان لا يتقاضى بدل غلاء المعيشة ، واذن لم يكن هنالك اي وجه لاتخاذ عدم وضع مخصصات للمستشار المالي كسبب لطلب الغاء غلاء المعيشة من ميزانية الجيش ، وفي صدد آخر اريد ان اقول ان ادارة الجيش من حيث المحاسبة ليست مستقلة وانها ترسل مستنداتها وجداولها الى المالية لاجل التدقيق فيها · فلو اردنا ان نضيف الاعمال الحسابية واعمال الصرف الى المالية اسوة ببقية الدوائر فاننا نحتاج في المالية الى توسيع نطاقنا وهذا يتطلب نقل المخصصات اللازمة من ادارة الجيش الى المالية ومع ذلك فان اجراء المحاسبات والتأديات في الجيش بالطريقة المتبعة التي اشار اليها وكيل الرئيس في كلامه الآن موافق ومن الناحية العملية بالنسبة لادارة الجيش ·

اعتقد انني قد اجبت على جميع المواد التي اقترح الغاؤها ، ببيانات كافية قد اوجبت القناعة بعدم امكان تحقيق الاقتراحات المتعلقة بالالغاء ، لذلك اشعر بانه اصبح في الامكان ان يوضع فصل الجيش على الرأي ·

عوده بك — اني اعتقد كل الاعتقاد بأن كلمنا اقتنع تمام القناعة من الايضاحات التي ادلى بها عطوفة وكيل الرئيس انها كافية الا انه، على ما اظن، ان الذي يخوفنا هو نظرنا الى مجموع ميزانية الجيش، ولكن لو تأملنا الى ما احتوى هذا الفصل من الميزانية وعملنا مقايسة على ما كان ينفق في زمن الحكومة التركية وعلى ما يصرف الآن لرأينا ما يزيل الوهم ·

كان يدير هذه البلاد طابور من العساكر النظامية وكان ينفق عليه اكثر بكثير مما ينفق الآن على الجيش رغم انه كانت الاسعار رخيصة والجيش لا يتناول الا مؤونة بسيطة اما كسوة الجيش وما كان يصرف على ادارة السجون فأنها كانت تعطى من خزانة الادارة الملكية وليس من جهة الجيش · وماذا كان يأكل المسجون؟ كان يأكل رغيف ناشف في المساء ومثله في الصباح وكثير من المساجين ماتوا في السجن بسبب سوء الادارة وقلة الغذاء · ثم يدخل في هذا الفصل الذي نحن في صدده ، الشرطة التي لم تكن داخلة في ادارة الجيش بل هي فرع من فروع الادارة الملكية في زمن الحكومة التركية ومن المعلوم ما كانت عليه الشرطة وقتئذ وقد اجتمعت هذه القوات بما فيه الدرك ودخلت الآن في فصل مخصصات الجيش ·

ان الذي يريد ان يعرف حسن ادارة السجون فما عليه الا ان يذهب بنفسه و يتحقق ما يأكلونه وما يشربونه هذا فضلاً عن التعليم الموجود بين المساجين فانه يرجع و يقول ان هنالك مدرسة وليس بسجن ·

ولا يجوز ان اسهى من ان اقول بأن افراد الشرطة اصبح كل واحد منهم يمكنه ان يصير مدعياً عاماً عند الاقتضاء · فاذا اضفنا رواتب الطابور والجندرمة والشرطة ومخصصات السجون الى بعضها البعض لوجدنا الفرق محسوساً ما بينها و بين ما يصرف الآن ·

لذلك ، ان الاعتراضات على مفردات لوازم وتجهيزات الجيش ارى انها تحتاج الى خبرة واختصاص من حيث المجموع واعتقد انه ليس هنالك زيادة في مخصصات الجيش ·

اكتفي بالمقايسة المذكورة بين الحالة الحاضرة والحالة السابقة و يجب على كل منا ان يسعى على تشجيع الجيش باعطائه هذه المخصصات ·

وكيل الرئيس توفيق بك — استناداً للمادة (٤١) من النظام الداخلي ، اريد ان اعلن ختام المذاكرة وقبل ان افعل ذلك اود ان اضع في الرأي امر الاكتفاء بالبحث وارجو ممن يوافق على ذلك ان يرفع يده ·

« فوافق المجلس بالاكثرية على الاكتفاء بالبحث »

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع فصل الجيش العربي في الرأي وارجو ممن يوافق على قبوله ان يرفع يده

« قُبل فصل الجيش بالاكثرية »

عادل بك — لم تحصل اكثرية !

وكيل الرئيس توفيق بك — (مخاطباً عادل بك) بعد ان ذكر اسماء الاشخاص الذين رفعوا ايديهم (وهم عشرة ضد ستة) ارجو ان لا تنسب الي بعد الان امراً لا يتفق مع العلاقة الشخصية الموجودة بيني وبينك

عادل بك — لنا الحق بمراقبة عد الاصوات !

وكيل الرئيس توفيق بك — نعم ! ولكن بشرط ان تنتبه لا ان تنتقد بالغلط ·

وكيل الرئيس توفيق بك — بعد ان قبلت ميزانية الجيش اضع في الرأي امر الاكتفاء بالبحث فيما يتعلق بميزانية المعارف التي كنا اجلناها لحين انتهاء ميزانية الجيش وارجو ممن يوافق على الاكتفاء ان يرفع يده

(فوافق المجلس على الاكتفاء بالبحث)

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع فصل المعارف في الرأي ·

(قُبل بالاكثرية)

شكري بك — المادة الثانية :

« يخصص لنفقات الحكومة عن الاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ الى مبلغ لا يزيد على (٣٤٨٦٢٧) جنيهاً فلسطينياً بموجب الجدول (رقم ٢) الملحق بهذا القانون »

شكري بك — لقد تغير هذا الرقم بسبب اقرار بعض الوظائف التي الغيت في ميزانية الدلية لذلك ارجو ان توضع هذه المادة في الرأي ، على اساس ان مجموع الخرج عبارة عن (٣٤٩٢٠٠) جنيهاً ·

(وهنا عطلت الجلسة مقدار ربع ساعة للاستراحة)

وكيل الرئيس توفيق بك — افتتح الجلسة ·

شكري بك — ارجو من وكيل الرئيس وضع المادة الثانية على الرأي ·

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع المادة الثانية في الرأي ·

(قُبلت)

شكري بك — المادة الثالثة :

« لا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون » ·

(قُبلت)

شكري بك — الجدول رقم (١) :

« كما هو منشور في الجلسة الاولى من هذه الدورة فوق العادة الخامسة بدون تغيير سوى في الفصل السابع حيث اصبح المبلغ (١٥٨١٧) والفصل العاشر (٧٧٣٢) والفصل السابع عشر (١٤١٤٠) والمجموع (٣٤٩٢٠٠) ·»

« قُبل »

شكري بك — الجدول رقم (٢) :

« كما هو منشور في الجلسة الاولى من هذه الدورة بدون تغيير سوى في الفصل الثالث اذ اصبح المبلغ (٢٨٢٠٠) والمجموع (٣٤٦٧٢٧) ·»

« قُبل »

شكري بك — الماده الرابعة :

« قدرت الواردات للاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ بمبلغ قدره (٣٤٦٧٢٧) جنيهاً فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون » ·

(قُبلت)

شكري بك — المادة الخامسة :

« يُسدد العجز (٢٤٧٣) جنيهاً من الفيض المدور على سنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية وقدره (٥٤٠٠) جنيهاً »

(قُبلت)

شكري بك — المادة السادسة :

« يلغى قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (١) لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ المالية »

(قُبلت)

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع مجموع القانون في الرأي ·

عادل بك — اسمحوا لي بكلمة حول موضوع مجموع الميزانية :

الميزانية ، ميزان مصالح الدولة او هي المرآة التي نرى فيها صيانة الحكومة المالية التي يجب ان تكون قائمة

على الحاجة والمصلحة العامة ، فهل ميزانيتنا التي تعرض الآن على مجلسكم هي ميزان حقيقي لمصالح البلاد وهل ما نرى فيها على اعتبار انها مرآة للسياسة المالية،هو المسلك السياسي المالي الذي ينجي سفينة البلاد من الغرق او يقودها الى شاطئ السلامة ؟ استطيع ان اقول بملء فمي ، كلا ثم كلا ! ذلك لان نظرة بسيطة على ارقام هذه الميزانية وعلى فصولها،تظهر لنا جليًا انها ليست بميزان لمصالح الدولة العربية الاردنية بل ميزان لمصالح السلطة والمنافع الاجنبية ، بدليل ان القسم الاعظم من المخصصات ينفق على موظفين بريطانيين ومصالح بريطانية محضة من دار الاعتماد الى قوة الحدود الى جيش عربي اسمًا ، وبريطاني حقيقة ، الى طرق عسكرية وحصون، الى ادارة مراقبة اجنبية ،الى مؤسسات تبشيرية او استخبارات صحراوية مما لا تجني منه هذه البلاد اية فائدة اوثمرة . وانه لمن المحزن جداً ان نرى السياسة المالية تبنى على ضمان المصالح البريطانية التي نوهنا بتضخيمها من حين لآخر على حساب تضمير المصالح الوطنية والتشكيلات الضرورية لقيام وضع حكومي ثابت فى هذه البلاد ، بل انه لمحزن جداً ان لا ترى الحكومة امامها وسيلة لتحقيق هذا الغرض الا فرض الضرائب وزيادتها من حين الى آخر على هذا الشعب البائس الفقير،تضخيمًا للمصالح الاجنبية حتى لكأن البلاد يجب ان تدفع ثمن مقصلتها او المرسة التي تشنق بها . انهم يمنون علينا باعانة مالية يعطونها باليد اليمنى و يأخذونها باليسرى، وما زالوا يحاولون تنزيلها من حين الى آخر رغم انها لا تدفع الا لقاء جزء من كل مما يؤدي الى مصالحهم ومنافعهم .

وانه لمحزن جداً بعد ذلك ان تستعمل هذه الاعانة كأداة لسلب البلاد حق تقريرها لميزانيتها وتغل يد الحكومة في سائر تصرفاتها الادارية النافعة . ولا ريب ان خفض هذه الاعانة من حين لآخر والاغراق في تضمير التشكيلات الضرورية المفيدة ، وهو المسلك الذي يمثل ناحية من نواحي السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد، قد ادى الى عدم الاستقرار الاداري وتذبذب الاوضاع العامة وهو يدل دلالة ظاهرة على ان ممثلي الحكومة البريطانية في شرق الاردن لا يفكرون الا بارضاء السلطة البريطانية المركزية، مهما اختلت الشؤون المحلية ماليًا واداريًا .

ان هذه المركزية البريطانية المسيطرة على شرق الاردن لم يشاهدها اي قطر عربي في العهد العثماني، حتى لكأنهم بهذه المركزية الضارة يريدون من نواب الامة ان لا يفكروا بأي تفكير جدي في مناقشة الميزانية او وزن ما يراد فرضه من الضرائب على الشعب بميزان الحكمة والمنطق والمصلحة العامة . وليس حنقهم على رد قانون رسوم المحاكم الشرعية ببعيد . حقًا انه لموقف غريب ان يساء الينا ثم نطالب بالشكر :

« ولم أرَ ظلمًا مثل ظلم ينالنا يساء الينا ثم نؤمر بالشكر »

وفي الحق ان الحكومة البريطانية حينما فكرت بضمان طرق مواصلاتها في الشرق عن طريق هذه البلاد العربية كان عليها ان تفكر جيداً بالأخذ والعطاء لا بالأخذ وحده ، بل كان عليها ان تحسن امتلاك القلوب بالاحسان لا بالقضاء على كيان هذه البلاد المادي القضاء المبرم ، خصوصًا والحكومة البريطانية لم تعهد اليها جمعية الامم كما تزعم هذه الجمعية ، بالوصاية على هذه البلاد الا لتأخذ بيدها حتي تتمكن من الوقوف وحدها

ولا ريب ان تصرف الوصي بحقوق القاصر تصرفًا جائرًا لا يعتبر في نظر الشرائع الدينية والمدنية الا تصرفًا

ان يرد ، والذي يستأذن ، له ان يمنح ، وله ان يمنع ايضاً ، ولكننا نحن لم نرد الموازنة كلها بل نطالب التخفيض من بعض فصولها لاعتقادنا انه لا لزوم لبعض مفردات الفصول، وضم تلك المبالغ الى الفصول التي نجد انها احوج وانفع للبلاد .

و كنت اعترضت على نصف المبلغ المخصص من النفقات السرية للشرطة لاعتقادى انه كثير وانا من الذين يعلمون ان هذه المبالغ تصرف في سبيل الامن الا ان اعتقادي بكثرتها دعاني ان اطالب التنقيص واما ما انضح الآن الينا فأني اوافق عليه واما بقية ما اعترضت عليه فأني مصر على ما قدمته سابقًا من المعروضات .

شكري بك — لقد كفاني وكيل الرئيس مهمة اعطاء الاجوبة على المواد التي اقترح الغاؤها ولكني اريد ان اوضح نقطة جاءت في اقوال حضرة عادل بك :

لقد ذكر انه كان قد خصص للمستشار المالى مبلغ باسم غلاء المعيشة ، والصحيح ان هذا المبلغ الوارد في الميزانية هو للمستشار القضائي كان مخصصاً في السنة الماضية ولكن المستشار الحاضر عين على ان لا يتقاضى بدل غلاء المعيشة ، واذن لم يكن هنالك اي وجه لاتخاذ عدم وضع مخصصات للمستشار المالي كسبب لطلب الغاء غلاء المعيشة من ميزانية الجيش ، وفي صدد آخر اريد ان اقول ان ادارة الجيش من حيث المحاسبة ليست مستقلة وانها ترسل مستنداتها وجداولها الى المالية لاجل التدقيق فيها . فلو اردنا ان نضيف الاعمال الحسابية واعمال الصرف الى المالية اسوة ببقية الدوائر فاننا نحتاج في المالية الى توسيع نطاقنا وهذا يتطلب نقل المخصصات اللازمة من ادارة الجيش الى المالية ومع ذلك فان اجراء المحاسبات والتأديات في الجيش بالطريقة المتبعة التي اشار اليها وكيل الرئيس في كلامه الآن موافق ومن الناحية العملية بالنسبة لادارة الجيش .

اعتقد انني قد اجبت على جميع المواد التي اقترح الغاؤها ، ببيانات كافية قد اوجبت القناعة بعدم امكان تحقيق الاقتراحات المتعلقة بالالغاء ، لذلك اشعر بانه اصبح في الامكان ان يوضع فصل الجيش على الرأي .

عوده بك — اني اعتقد كل الاعتقاد بأن كل منا اقتنع تمام القناعة من الايضاحات التي ادلى بها عطوفة وكيل الرئيس انها كافية الا انه، على ما اظن، ان الذي يخوفنا هو نظرنا الى مجموع ميزانية الجيش، ولكن لو تأملنا الى ما احتوى هذا الفصل من الميزانية وعملنا مقايسة على ما كان ينفق في زمن الحكومة التركية وعلى ما يصرف الآن لرأينا ما يزيل الوهم .

كان يدير هذه البلاد طابور من العساكر النظامية وكان ينفق عليه اكثر بكثير مما ينفق الآن على الجيش رغم انه كانت الاسعار رخيصة والجيش لا يتناول، الا مؤونة بسيطة اما كسوة الجيش وما كان يصرف على ادارة السجون فأنها كانت تعطى من خزانة الادارة الملكية وليس من جهة الجيش . وماذا كان يأكل المسجون ؟ كان يأكل رغيف ناشف في المساء ومثله في الصباح وكثير من المساجين ماتوا في السجن بسبب سوء الادارة وقلة الغذاء . ثم يدخل في هذا الفصل الذي نحن في صدده ، الشرطة التي لم تكن داخلة في ادارة الجيش بل هي فرع من فروع الادارة الملكية في زمن الحكومة التركية ومن المعلوم ما كانت عليه الشرطة وقتئذ وقد اجتمعت هذه القوات بما فيه الدرك ودخلت الآن في فصل مخصصات الجيش .

ان الذي يريد ان يعرف حسن ادارة السجون فما عليه الا ان يذهب بنفسه و يتحقق ما يأكلونه وما يشربونه هذا فضلاً عن التعليم الموجود بين المساجين فانه يرجع و يقول ان هنالك مدرسة وليس بسجن ·

ولا يجوز ان اسهى من ان اقول بأن افراد الشرطة اصبح كل واحد منهم يمكنه ان يصير مدعياً عاماً عند الاقتضاء · فاذا اضفنا رواتب الطابور والجندرمة والشرطة ومخصصات السجون الى بعضها البعض لوجدنا الفرق محسوساً ما بينها و بين ما يصرف الآن ·

لذلك ، ان الاعتراضات على مفردات لوازم وتجهيزات الجيش ارى انها تحتاج الى خبرة واختصاص من حيث المجموع واعتقد انه ليس هنالك زيادة في مخصصات الجيش ·

اكتفي بالمقايسة المذكورة بين الحالة الحاضرة والحالة السابقة ويجب على كل منا ان يسعى على تشجيع الجيش باعطائه هذه المخصصات ·

وكيل الرئيس توفيق بك — استناداً للمادة (٤١) من النظام الداخلي ، اريد ان اعلن ختـام المذاكرة وقبل ان افعل ذلك اود ان اضع في الرأي امر الاكتفاء بالبحث وارجو ممن يوافق على ذلك ان يرفع يده ·

« فوافق المجلس بالاكثرية على الاكتفاء بالبحث »

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع فصل الجيش العربي في الرأي وارجو ممن يوافق على قبوله ان يرفع يده

« قُبل فصل الجيش بالاكثرية »

عادل بك — لم تحصل اكثرية !

وكيل الرئيس توفيق بك — (مخاطباً عادل بك) بعد ان ذكر اسماء الاشخاص الذين رفعوا ايديهم ، (وهم عشرة ضد ستة) ارجو ان لا تنسب الي بعد الان امراً لا يتفق مع العلاقة الشخصية الموجودة بيني وبينك

عادل بك — لنا الحق بمراقبة عد الاصوات !

وكيل الرئيس توفيق بك — نعم ! ولكن بشرط ان تنتبه لا ان تنتقد بالغلط ·

وكيل الرئيس توفيق بك — بعد ان قبلت ميزانية الجيش اضع في الرأي امر الاكتفـاء بالبحث فيما يتعلق بميزانية المعارف التي كنا اجلناها لحين انتهاء ميزانية الجيش وارجو ممن يوافق على الاكتفاء ان يرفع يده

(فوافق المجلس على الاكتفاء بالبحث)

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع فصل المعارف في الرأي ·

(قُبل بالاكثرية)

شكري بك — المـادة الثانية :

« يخصص لنفقات الحكومة عن الاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ اى مبلغ لا يزيد على (٣٤٨٦٢٧) جنيهاً فلسطينياً بموجب الجدول (رقم ١) الملحق بهذا القانون »

شكري بك — لقد تغير هذا الرقم بسبب اقرار بعض الوظائف التي الغيت في ميزانية العدلية لذلك ارجو ان توضع هذه المادة في الرأي · على اساس ان جملة الخرج عبارة عن (٣٤٩٢٠٠) جنيهاً ·

(وهنا عطلت الجلسة مقدار ربع ساعة للاستراحة)

وكيل الرئيس توفيق بك — افتتح الجلسة ·

شكري بك — ارجو من وكيل الرئيس وضع المادة الثانية على الرأي ·

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع المادة الثانية في الرأي ·

(قُبلت)

شكري بك — المادة الثالثة :

« لا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون » ·

(قُبلت)

شكري بك — الجدول رقم (١) :

« كما هو منشور في الجلسة الاولى من هذه الدورة فوق المادة الخامسة بدون تغيير سوى في الفصل السابع حيث اصبح المبلغ (١٥٨١٧) والفصل العاشر (٧٧٣٢) والفصل السابع عشر (١٤١٤٠) والمجموع (٣٤٩٢٠٠) · »

« قُبل »

شكري بك — الجدول رقم (٢) :

« كما هو منشور في الجلسة الاولى من هـذه الدورة بدون تغيير سوى في الفصل الثالث اذ اصبح المبلغ (٢٨٢٠٠) والمجموع (٣٤٦٧٢٧) · »

« قُبل »

شكري بك — الماده الرابعة :

« قدرت الواردات للاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٣ بمبلغ قدره (٣٤٦٧٢٧) جنيهاً فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون » ·

(قُبلت)

شكري بك — المادة الخامسة :

« يُسدد العجز (٢٤٧٣) جنيهاً من الفيض المدور على سنة ١٩٣٢–١٩٣٣ المالية وقدره (٥٤٠٠) جنيهاً »

(قُبلت)

شكري بك — المادة السادسة :

« يلغى قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (١) لسنة ١٩٣٢ – ١٩٣٣ المالية »

(قُبلت)

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع مجموع القانون في الرأي ·

عادل بك — اسمحوا لي بكلمة حول موضوع مجموع الميزانية :

الميزانية ، ميزان مصالح الدولة او هي المرآة التي نرى فيها سياسة الحكومة المالية التي يجب ان تكون قائمة

على الحاجة والمصلحة العامة ، فهل ميزانيتنا التي تعرض الآن على مجلسكم هي ميزان حقيقي لمصالح البلاد وهل ما نرى فيها على اعتبار انها مرآة للسياسة المالية،هو المسلك السياسي المالي الذي ينجي سفينة البلاد من الغرق او يقودها الى شاطئ السلامة ؟ استطيع ان اقول بملء فمي ، كلا ثم كلا ! ذاك لان نظرة بسيطة على ارقام هذه الميزانية وعلى فصولها،تظهر لنا جليًا انها ليست بميزان لمصالح الدولة العربية الاردنية بل ميزان لمصالح السلطة والمنافع الاجنبية ، بدليل ان القسم الاعظم من المخصصات ينفق على موظفين بريطانيين ومصالح بريطانية محضة من دار الاعتماد الى قوة الحدود الى جيش عربي اسمًا ، وبريطاني حقيقة ، الى طرق عسكرية وحصون، الى ادارة مراقبة اجنبية ،الى مؤسسات تبشيرية او استخبارات صحراوية مما لا تجني منه هذه البلاد اية فائدة او ثمرة .

وانه لمن المحزن جداً ان نرى السياسة المالية تبنى على ضمان المصالح البريطانية التي نوهنا بتضخيمها من حين لآخر على حساب تضمير المصالح الوطنية والتشكيلات الضرورية لقيام وضع حكومي ثابت في هذه البلاد ، بل انه لمحزن جداً ان لا ترى الحكومة امامها وسيلة لتحقيق هذا الغرض الا فرض الضرائب وزيادتها من حين الى آخر على هذا الشعب البائس الفقير،تضخيماً للمصالح الاجنبية حتى لكأن البلاد يجب ان تدفع ثمن مقصلتها او المرسة التي تشنق بها . انهم يمنون علينا باعانة مالية يعطونها باليد اليمنى و يأخذونها باليسرى، وما زالوا يحاولون تنزيلها من حين الى آخر رغم انها لا تدفع الا لقاء جزء من كل مما يؤدي الى مصالحهم ومنافعهم .

وانه لمحزن جداً بعد ذلك ان تستعمل هذه الاعانة كأداة لسلب البلاد حق تقريرها ميزانيتها وتغل يد الحكومة في سائر تصرفاتها الادارية النافعة . ولا ريب ان خفض هذه الاعانة من حين لآخر والاغراق في تضمير التشكيلات الضرورية المفيدة ، وهو المسلك الذي يمثل ناحية من نواحي السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد، قد ادى الى عدم الاستقرار الاداري وتذبذب الاوضاع العامة وهو يدل دلالة ظاهرة على ان ممثلي الحكومة البريطانية في شرق الاردن لا يفكرون الا بارضاء السلطة البريطانية المركزية، مهما اختلت الشؤون المحلية ماليًا واداريًا .

ان هذه المركزية البريطانية المسيطرة على شرق الاردن لم يشاهدها اي قطر عربي في العهد العثماني، حتى لكأنهم بهذه المركزية الضارة يريدون من نواب الامة ان لا يفكروا بأي تفكير جدي في مناقشة الميزانية او وزن ما يراد فرضه من الضرائب على الشعب بميزان الحكمة والمنطق والمصلحة العامة . وليس حنقهم على رد قانون رسوم المحاكم الشرعية ببعيد . حقًا انه لموقف غريب ان يساء الينا ثم نطالب بالشكر :

« ولم أرَ ظلمًا مثل ظلم ينالنا يساء الينا ثم نؤمر بالشكر »

وفي الحق ان الحكومة البريطانية حينما فكرت بضمان طرق مواصلاتها في الشرق عن طريق هذه البلاد العربية كان عليها ان تفكر جيداً بالأخذ والعطاء لا بالأخذ وحده ، بل كان عليها ان تحسن امتلاك القلوب بالاحسان لا بالقضاء على كيان هذه البلاد المادي القضاء المبرم ، خصوصاً والحكومة البريطانية لم تعهد اليها جمعية الامم كما تزعم هذه الجمعية، بالوصاية على هذه البلاد إلا لتأخذ بيدها حتى تتمكن من الوقوف وحدها .

ولا ريب ان تصرف الوصي بحقوق القاصر تصرفًا جائرًا لا يعتبر في نظر الشرائع الدينية والمدنية الا تصرفًا

باطلاً وعلى هذا القياس الصحيح لا يسعنا نحن العرب الاردنيون الا ان نعتبر السياسة المالية التي تتبعها الحكومة البريطانية في بلادنا سياسة باطلة لما نشاهد من اضرارها الجمة الماثلة للعيان .

لقد كان بأمكان هذه الوصاية المزعومة ان تحافظ على حقوقنا ومصالحنا نحن القاصرون في عرف جمعية الأمم كما هو الأصح و كان بأمكان الدولة الوصية ان تضمن لهذه البلاد ميزانية تمثل مصالح الدولة ، وتقيم في ادارتها استقراراً ماليًا ثابتًا بمساعدتها على استعمال حقوقها المشروعة في استثمار مواردها الطبيعية واستيفاء الحصص والرسوم القانونية من حق المرور في اراضيها .

نعم لقد كان وما يزال في امكان هذه البلاد ان تدار بميزانية ثابتة ، دون تطلع الى اية اعانة بريطانية باستيفاء حقوقها المادية المشروعة،من شركات اجنبية منحتها الوصاية البريطانية حق التصرف بأملاكها ومرافقها ومنابع ثروتها الطبيعية تصرفًا للأجنبي منه الغنم وعلى هذه البلاد الغرم .

امامكم ايها السادة امشروع روتنبرغ،ومشروع البحر الميت،ومشروع شركة البترول،ونظام اللوازم،ووجوب ابتياع تلك اللوازم من وكلاء التاج :

ان هذه المشاريع كان من الممكن ان تضمن لميزانية هذه البلاد ايراداً ثابتًا وافراً يمكن معه تخفيف الضرائب ورفع الاعانه البريطانية تماماً ولكن يظهر ان هنالك سياسة معينة ترمي الى اعطاء موارد البلاد واراضيها الى الاجنبي دون عوض والمن عليها بتشغيل بضع مئات من العمال بأجور ضئيلة لا يحصلون عليها الا بعرق جبينهم وتعريض انفسهم للمخاطر، مع العلم ان استخدام هؤلاء العمال هو ايضاً في صالح الشركة الاجنبية لان العامل لا يؤتى به من مكان بعيد، اذ تكون نفقاته عندئذ اكثر من متضاعفة .

اني بمناسبة هذه الميزانية الجائرة اخاطب ببياناتي هذه من بيدهم الحل والربط في البلاد، واقول ان البلاد قد اصبحت بضائقة مالية لم يسبق لها مثيل، ولا تحتمل اية زيادة في الضرائب نظراً للفقر الذي شمل الجميع ، ولو كان هنالك سياسة مالية تفكر في صالح البلاد لكان عوضاً عن رفع مستوى الضرائب كانت خفضت تلك الضرائب واستعيض عنها بوضع رسوم كافية على الشركات الاجنبية التي تستنزف موارد البلاد .

فاذا نظرنا نظرة اجمالية على هذه الميزانية نجد ان المكلف الاردني يتحمل من الضرائب ما لا يتحمله اخيه السوري في سوريا التي لها من التشكيلات الواسعة الجسيمة مالا يوجد في هذه البلاد .

اطلعت على احصاء صادر عن دائرة الزراعة في سوريا فوجدت ان المكلف السوري يدفع (٣٣٣) قرشاً سوريًا والمكلف الاردني يدفع (٥٥٠) قرشًا سوريًا هذا بالنسبة لسنة ١٩٣١ . فأود ان اعلم هل ان المكلف الاردني احسن حالاً من المكلف السوري ؟ كلا !

وهل ان تشكيلات حكومة شرق الاردن هي اوسع من تشكيلات سوريا ، هل توجد مشاريع عمرانية هامة في هذه البلاد اكثر من المشاريع المفيدة في سوريا ؟ كلا !

انظروا ايها الاخوان كيف ان المبلغ الذي يصرف على المصالح البريطانية وعلى الموظفين البريطانيين يبلغ (٧٣٠٠٠) جنيهاً تقريبًا ومن جهة ثانية يجب ان نضيف الى هذا المبلغ ٢٠ في المئة من مصاريف الجيش الذي

اعتقــد انه لو لم تكن مصالح بريطانيا تقضي بالتضخيم ، لما كانت تلك المصار يف على ما هي عليه في الميزانية ·

قلت في بياناتي ان الاعانة تعطى باليد اليمنى وتؤخذ باليسرى · الفت نظركم الى ان هذا المبلغ وما ذكرناه من اضافة في المئة (٢٠) يبلغ (٩٦٠٠٠) وكسور جنيهاً ، واما الاعانة البريطانية فهي (٩٦٠٦٧) بما فيها اعانة قوة الحدود ·

ثم اريد ان الفت الانظار الى ان ميزانية شرق الاردن هي عبارة عن ميزانية رواتب ولا يوجد فيهـــا الا بضعة آلاف خصصت للمشاريع العمرانية ·

ان متصرف السلط الاداري ، فكر بحاجة هذه البلاد واخذ يشوق الناس لفتح طريق حمـــامات ماعين بقصد الاستفادة من الواردات التي ستجبى من المستحمين الذين يأتون من الخارج بكثرة · وقد راجع الحكومة مرات عديدة على ماسمعت و بعد جهد جهيد توفق للحصول على وعد بأعطائه مبلغ (٣٠٠) جنيه لشراء الآلات والادوات ولما اراد استلام هذا المبلغ القليل راجع مراراً فلم يتوفق لأخذه ·

امامنا الحالة المريعة التي رأيناها في عدم وضع مخصصات كافية لبناء المدرسة الداخلية والتي من اجلهـــا حذف صفان من مدرسة اربد الثانوية والتي من اجلها ايضاً انقصت مخصصـــات دائرة المعارف و بالرغم عن هذا الطلب المتكرر لم تتمكن الحكومة من وضع مخصصات لهذه الغاية ·

هذه امثلة اذكرها لكم ليظهر لنا جلياً ان السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد هي سياسة باطلة وضارة ·

لقد كنت اسمع من حين الى آخر ان هنالك سياسة افقار تتبع من قبل رجال الدولة البريطانية وبما انني لا اريد ان اصدق اي كلام دون التحقق منه ، فلم اصغ وقتئــذ لهذا الكلام الى ان تحققت بنفسي عند درس هذه الميزانية درساً دقيقاً بانه اذا لم يكن سياسة افقار مقصودة فان السياسة المالية المتبعة قد اوصلت البـــلاد الى النتائج التي تنتظر من مثل تلك السياسة ·

عند ما كان يُبحث في الانتدابات وضرورتها وقرارات عصبة الامم بشأنها وان لا بد من انتـــداب على البلاد المنسلخة كان فكر بعض حسني النية في ان الشعب البريطاني هو شعب نبيـــل وغني وسوف تترعرع البلاد في بحبوحة من العيش وان الانتداب البريطاني سوف لا يكون راضياً عن مثل هذه السياسة المالية المتبعة في هذه البلاد · وما كنت اظن ان قلب المستعمر لا ينفذ اليه شعاع الرحمة ولا يشعر بشعور بلاد جاء اليهـــا محرزاً فكان فيها مستعبدا ·

اننا نتظلم من الحالة التي وصلنا اليها واني اذكر ان بضع مئات من الناس الذين كانوا يعرفون بالاغنيـــاء ولديهم ثروة تذكر ، قد اصبحوا فقراء وجميع اعضاء هذا المجلس يعرفون ذلك ومنهم من نوهت عنه الان ·

نتطلب من اولي الامر ان لا يتقدموا الينا بمثل هذه الميزانية ، ونطلب اليهم ان يراعوا فكرة المصـــالح المحلية وانقاذ البلاد قبل كل شيء ، سيما وان رجال الحكومة حتى رجال الحكومة البريطانية قد اعترفوا بانه يوجد في هذه البلاد حالة مالية سيئة وانهم لهذا السبب قد اضطروا لتنقيص قسم من النفقات الموضوعة ·

والدليل موجود في صلب الميزانية واكبر مثال لتناقص واردات الجمارك من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٢

ما يبلغ ثلثي الواردات وهذا يدل على ان القوة الاستهلاكية والشرائية قد نزلت نزلاً هائلاً بسبب الفقر · ومتى كانت الحالة على ماذكر يجب قبل كل شيء التفكير في الانقاذ والتخفيف عن عاتق المكلف والسلام على من اتبع الهدى ·

قاسم بك — انا اود ان اتكلم والفت نظر الحكومة الى هذه الاشياء من الوجهة العامة :

تعلمون انه في هذه السنة انقصت الاعانة المالية (١٦٥٠٠) جنيهاً مع ان الاعانة البريطانيـــة هي تعطى من قبل الحكومة البريطانية بموجب اتفاق معقود بين صاحب الجلالة البريطانية و بين صاحب السمو الامير المعظم لسد عجز ميزانية شرق الاردن ·

قررنا اشياء كثيرة في هذا المجلس ولكن ضمـائرنا لم تقبل بها، والذي حملنا على ذلك القبول ليس هو خشية حل المجلس ولكن الذي حدا بنا الى قبولها هو المحافظة على المعاهدة المعقودة بين صاحب الجلالة البريطانية وبين صاحب السمو الملكي الامير المعظم ، وخوفاً من ان يتهمونا بأننا لا نعرف قيمة العهود · واليوم نرى ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية — والتي هي منتدبة — لا تفي بعهودها المقطوعة عليها · فهذا من جهة ، واما من جهة اخرى فنطلب من الحكومة بالحاح المفاوضة مع حكومة صاحب الجلالة لدفع كل سنة ما ينقص من ميزانية حكومة شرق الاردن · الفت نظر الحكومة لمفاوضة حكومة فلسطين من اجل التقـاعديات التي تعطى لهـــا بأسم الموظفين المستعارين والى تخفيض ميزانيـــة الجيش لانها كثيرة جداً و يمكن ان يتصرفوا بهـــا بدون ان يحصل خلل في الأمن العام ، والى اعادة الصفين اللذين الغيـــا من مدرسة اربد التجهيزية ريثما يتهيأ للبلاد مدرسة داخلية ، والى تهيئة القوانين التي كان اقترح وضعها الاخوان في الدورة السابقة ، كقانون البيوع الخارجية وافراز الاراضي وما شابه ذلك من القوانين التي تعود بالنفع على هذه البلاد ·

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع مجموع قانون الميزانية في الرأي ·

(قُبل)

شكري بك — قانون رسوم البحر الميت لسنة ٩٣٢ :

اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ١٣—٩—٩٣٢ و بعد درس مشروع القانون الذي وضع لرسوم البحر الميت لسنة ١٩٣٢ رأت ان تضيف كلمة (سنويا) الى المادة الثانيـــة اشارة الى المدة التي ينبغي ان تستوفى الرسوم المذكورة عنها و كذلك قررت وضع مادة جديدة نصت فيها على (ان السنة في عرف القـــانون المبحوث عنه تنتهي بانتهاء شهر آذار) للدلالة على انه اذا بدأ بتسيير اي من السفن والمراكب في بحر السنة فأن الرسم يستوفى تاماً ولا يسري حكمه الا للمدة الباقية من السنة اي انه بعد انتهاء شهر آذار ودخول شهر نيسان يصبح صاحب تلك السفينة او ذلك المركب مكلفــاً بأن يدفع الرسم تاماً عن السنة الجديدة · وعلى اساس هذا التعديل قبل المشروع بالصيغة الآتية :

المادة الاولى — يُسمى هذا القانون قانون رسوم البحر الميت لسنة ١٩٣٢ و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

(قُبلت) ·

المادة الثانية — تستوفى الرسوم التالية سنويا عن المراكب والسفن التي تسير في البحر الميت

جنيه فلسطيني

٢ عن كل من المراكب والسفن ذوات المحركات

١ عن كل من المراكب والسفن الاخرى

عادل بك — هل لدى وزارة المالية احصاء كاف عن عدد المراكب ومقدار الرسوم التي تستوفى عنهـا حالياً لأننا نحتاج لمعرفة ذلك ، لنعلم ان الرسوم الموضوعة هي متناسبة مع الرسوم التي تجبى حتى الآن ؟

شكري بك — قد كان يستوفى (٥٠٠) مل عن كل مركب بخاري لكل سفرة و (٣٠٠) مل عن كل مركب او سفينة شراعية و (١٥٠) ملاً عن كل سفينة شراعية صغيرة . هذه هي الرسوم التي ابتدىء بجبايتها منذ سنة ١٩٢٢ حتى الآن .

ان جملة ما استوفينا من هذه الرسوم خلال السنة الماضية يبلغ (٧) جنيهات و (٤٠٠) مل . اما المراكب والسفن الموجودة في الوقت الحاضر في البحر الميت فان المعلومات التي اتصلت بي عنها تدل على انها عبـارة عن مركبين بخاريين يستوفى منهما (٤) جنيهات في السنة على اساس القانون الذي نحن في صدده وثلاث سفن شراعية يمكن ان يستوفى عنها (٣) جنيهات . فاذن جملة الرسوم التي تستوفى بموجب هذا القانون الجديد تعادل الرسوم التي كانت ولا تزال تستوفى عن المراكب او السفن التي تسير في البحر الميت .

لقد ورد في الاسباب الموجبة ما يكفي لبيان القصد من وضع هذا القانون ، ولذلك ارجو ان تكون هذه البيانات كافية وان توضع المادة الثانية هذه على الرأي .

عادل بك — جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون ان السبب في جعل هذا الرسم ثابتاً هو عدم موافقـه تعيين موظف خاص لجباية هذه الرسوم نظراً لقلتها وانه من مصلحة شرق الاردن ان تسهل اصدار محصولاتهـا الى فلسطين بواسطة السفن . وقد ذكر حضرة مقرر اللجنة المالية ان الرسم الذي يستوفى حالياً هو عبارة عن (٧) جنيهات وانه بحالة تطبيق هذا القانون لا تنقص واردات الحكومة بل تبقى على حالها ، اذن فما معنى وضع هذا القانون واشغال المجلس به لأن الوقت الذي صرفناه لاجله تبلغ قيمته المادية اكثر بكثير مما يمكن ان يستوفى من الرسوم المحتمل جبايتها . ولكني ألاحظ ان هذا القانون وضع تسهيلاً لاعمال شركة البحر الميت ، فطالما انه لا فرق في الرسوم كما بين حضرة مقرر اللجنة المالية، فاني لاارى قبول هذا القانون بل ارى ان تبقى الحالة كما هي عليه الآن .

شكري بك — من سوء الحظ في هذا المجلس ان عادل بك ينظر دائماً الى الامور بمنظار اسود ، ام هو قد نسي بعد ما اطلع على الاسباب الموجبة ان هنالك سبباً جوهرياً بالنسبة للمشروع وهو من جملة الاسبـاب التي دعت لاختيار الطريقة الجديدة .

لا تزال تُستوفى الرسوم بواسطة قواد المخافر بسبب عدم امكان تعيين موظف خاص لجبايتهـا بسبب قلة مقدارها ، واذن فليس من الموافق من الناحية المالية، ان تستوفى الضرائب بواسطة قواد المخافر غير المكفولين، ثم هنالك معاملات يتطلبها القانون السابق، ذلك لأن الرسم يستوفى بموجبه عن كل سفرة والقانون الجديد قد

اوجد تنقيص المعاملات بايجابه استيفاء الرسوم عن سنة واحدة .

فمن جهة انزلت الرسوم ومن الجهة الاخرى فقد ازلنا الضرورة القاضية بجباية الاموال من قبل قواد المخافر، وحافظنا على هذا المورد وهذا كاف لان يشتغل مجلسكم الموقر في مشروع هذا القانون .

عادل بك — اني لا انظر الى الامور بمنظار اسود ولكنني ارى ان كل شيء هو اسود، ولا حاجة الى منظار اسود ثم ان السبب الذي بينه مقرر اللجنة هو سبب تافه وغير معقول .

ان المبلغ هو عبارة عن (٧) جنيهات والجندي يأخذ (٥) جنيهات فمثل هذا المبلغ لا يحتـاج الى مأمور مكفول ، ان هذا السبب هو عبـارة عن سبب ظاهري ولكن الاصل كل الاصل هو ان شركة البحر الميت راجعت المراجع وطلبت ان يكون الرسم على هذه الصورة والا فأن جباية الرسم من قبل قواد المخافر ليست من الامور المخيفة ، واذكر ان جميع قواد المخافر يستوفون رسوم المكالمات الهاتفية بموجب قبايض ومن ثم يعيدونها الى دائرة البرق والبريد ، وهذه المعاملة ليست باهم من معاملة القواد الذين يستوفون اجور الهواتف .

لذلك فاني اؤكد لمجلسكم بان هذا القانون ما وضع الا تنفيذاً لارادة شركة البحر الميت التي لها من السيطرة والنفوذ اكثر مما لاهل البلاد حتى وما لهذا المجلس التشريعي من نفوذ .

ان شركة صهيونية تغزو البلاد وتضع يدها على اعظم ثروة فيها لتقوية الوطن القومي، ليست بالشركة التي يجب ان تساعد من قبل الحكومة ، ولو كان بامكاننا ان نرفض الاتفاقية المعقودة معها لما ترددنا لحظة لما فيهـا من قتل الامة العربية بأسرها وعلى هذا اقول بأنه لايمكنني ولا يمكن لهذا المجلس ان يوافق على مساعدة هذه الشركة .

عوده بك — قد توسع الاستاذ عادل بك في البحث عن هذا القانون ، ووصمه بوصمات سياسية ليس فيها شيء من الحقيقة ، ولو صح ما قاله الاستاذ لكان الضرر لحق بلواء الكرك . انا ككركي اعلم ما تحتاج اليه الكرك من وضع هذا القانون .

تعلمون ايها الاخوان! ان الطريقة الوحيدة الاقتصادية لتصدير المحصولات هي البحر الميت في لواء الكرك وكم من مرة بذلت اهالى الكرك جهودها لفتح طريق ما بين الكرك والبحر الميت وتسيير السفائن فيه ليتسنى نقل المحصولات الى فلسطين . في هذه المرة الاخيرة توفقت الحكومة بمساعدة اهل البلاد لفتح الطريق المذكور و بقي علينا ان نؤمن سير السفائن في البحر الميت التي كانت تتردد في المجيء للشاطيء الشرقي من البحر الميت لعدم معرفتها وجود محصولات يقصد نقلها .

اما بموجب هذا القانون فما الذي يمنع هذه السفن من ان تأتي عشرات المرات ولو رجعت فاضية ؟ اليس ذلك تأميناً لنقل محصولات بلاد الكرك والطفيله اوفق ؟

قال عادل بك، ان هذا القانون وضع لتأمين منفعة شركة البحر الميت ، ماذا يمكن ان تستفيد هذه الشركة وهي موجودة في الشاطيء الغربي منه ؟ والحقيقة ان وضع هذا القانون هو لمنفعة لواء الكرك وقضاء الطفيـلة ولا اظن ان احداً يخالف على تصديق هذا القانون بالنسبة لفوائده .

متري باشا — نحن نواب الكرك، نعرف حالة بلادنا والفوائد التي تنتج عن تسـيير السفن في البحر الميت

اكثر من حضرة الزميل عادل بك . نريد ان نسهل نقل محصولات بلادنا الى البلاد المجاورة، ثم لم نر اقل اثر للشركة الصهيونية التي بحث عنها الزميل، بل السفن هي ملك (شكري دبب) الذي تبرع بمبلغ (١٠٠) جنيه باسم اعانة لفتح طريق الكرك — البحر الميت وارجو من عطوفة وكيل الرئيس ان يسمح لي بان اتكلم كلمتين :

يظهر ان هذه الدورة انتهت و بقي لافتتاح الدورة الاعتيادية (٤٠) يوماً ، فيا عطوفة الوكيل لا يخفى الضيق المستولي على اهالي البلاد ونعلم ان الراعي يتفقد غنمه و ينظر الى الشاة الضعيفة و يرعاها بعنايته ويطعمها في بيته، اذا لم تستطع السير ، فاذا لم تنظر الحكومة الى حالة الفلاح يتلاشى ، فاذا كان اكبر واحد فينا نحن اهالي بلاد الامارة، لايقدر على ادارة معيشته فكيف بالفقير المعدم ؟ الفت نظر الحكومة الى العناية بالفلاحين ومدهم بالمال ليتمكنوا من زرع اراضيهم المعطلة من قلة ما يجدونه حيث الحكومة تستفيد والشعب ايضاً

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع المادة الثانية بالرأي

«قُبلت»

شكري بك — المادة الثالثة :

« تنتهي السنة في عرف هذا القانون بانتهاء شهر آذار »

«قُبلت»

شكري بك — المادة الرابعة :

«يُلغى قانون رسوم البحر الميت المؤرخ في ١٨ مايس سنة ١٩٢٢» .

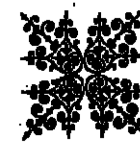
(قُبلت)

وكيل الرئيس توفيق بك — اضع مجموع القانون بالرأي .

(قُبل)

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي



—﴿ تصحيح خطأ مطبعي ﴾—

جاء في السطر العاشر من الصحيفة ٥٥١ من هذا العدد كلمة (تكون) والصواب (تقوم) .